

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٥٩ (الاستئناف ١)

الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد طومسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد لوباخ
	إسبانيا السيد كوينتيرو
	ألمانيا السيدة كلوكي
	أنغولا السيد غسبار مارتنس
	باكستان السيد شاه
	البرازيل السيد دا سيلفا
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد حفراد
	رومانيا السيد دومترو
	شيلي السيد أندريا
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيدة كوليت
	الفلبين السيد لاكانيلو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد روستو

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة

الإرهاب (S/2004/820)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لدينا ١٧ متكلماً في قائمتنا، بمن فيهم كولومبيا، التي انضمت إلى قائمة المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إن عقد هذه المناقشة المفتوحة يشهد على أهمية الاعتراف بأن على كل الدول أن تشارك في مكافحة الإرهاب، وهذا هو سبب امتناني لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. كما أود أن أشكر السفير أندري دنيسف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على، تقديمه خطة اللجنة للربع الأخير من السنة، ولأنقل له تأييد بلدي التام في أداء وظائفه.

ببسيط العبارة، إن بيرو لا تتسامح على الإطلاق حيال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أينما ارتكبت تلك الأعمال وأيا كان مرتكبوها. لقد حاربنا تلك البلية على مدى ١٣ سنة وتمكنا من التغلب عليها. لسنا مبتدئين في محاربة الإرهاب، ولذلك يسرنا أن نتيح للمجتمع الدولي كل ما تجمع لدينا من خبرة في هذا المجال.

استناداً إلى تجربتنا الناجحة في مكافحة الإرهاب، يستطيع بلدي أن يشهد على أن المرء مكافحة تلك البلية بشكل فعال ستعذر دون الأخذ بنهج متكامل، بما في ذلك الجوانب القانونية، مثل سن تشريعات جديدة، ولكن أيضاً الجوانب الاجتماعية والسياسية، وقبل كل شيء، الجوانب التطبيقية والاستخباراتية، التي تكون ثمرة أكثر من المجاهدة المسلحة في أغلب الأحيان.

ومن الحيوي خوض الكفاح الشامل ذاك في حدود احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي. ولا يمكن لدولة أن تربح المعركة ضد الإرهاب إذا استخدمت نفس الأساليب التي يستخدمها الإرهابيون، لأنها بذلك ستفقد شرعيتها.

والجانب الآخر الطويل الأمد ضمن النهج المتكامل لمحاربة الإرهاب، يتمثل في مكافحة التهميش الاجتماعي والفقر والكراهية، لأن تلك هي المجالات التي ينمو ويتوسع فيها فيروس الإرهاب.

إن عمل اللجنة ضد الإرهاب يجب أن ينفذ بطريقة منسقة، بالتعاون الوثيق مع أجهزة المجلس الأخرى المعنية أيضاً بالإرهاب، وكذلك مع وحدات أخرى في الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بغية تركيز جهودنا وتفاذي الازدواجية.

وفيما يتعلق بتقديم التقارير، يرحب بلدي بسرعة وفعالية اللجنة في دراسة التقارير. إلا أننا نلاحظ أن بعض البلدان بينما تستعد لتقديم تقريرها الخامس، فإن بلدانا أخرى لم تقدم سوى تقريرين. ووفقاً للأرقام التي بينها رئيس اللجنة، قدمت ١٩١ دولة عضواً تقريرها الأول و ١٦٠ دولة قدمت التقرير الثاني و ١٧١ دولة قدمت التقرير الثالث، بينما لم تقدم سوى ٧٨ دولة تقريرها الرابع. وبرأي وفدي، فإن على اللجنة أن تتعاون عن كثب مع الدول التي عجزت عن الوفاء بالتزامها بتقديم التقارير، عن طريق تحديد أسباب تأخر هذا العدد الكبير من الدول.

إن بيرو على الرغم من خبرتها الكبيرة في هذا المجال، ما زالت مضطرة إلى جانب بلدان نامية أخرى، إلى بذل جهود ضخمة للوفاء بطلب اللجنة بتقديم المعلومات. ويجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند إصدار طلبات متتالية بمزيد من المعلومات. ومما قد ينطوي على فكرة جيدة إعداد التقارير على ضوء السمات الخاصة للحالة في دولة ما - خاصة، الخبرة التي قد يمتلكها البلد في مكافحة الإرهاب. وعند تحليل تشريعات بلد ما، يجب أن يشترك الخبراء الذين هم على دراية بالنظام القانوني فيه.

مناقشة اليوم تكتسي أهمية مضافة لأنها تجري في ظل توجهات صوب تعطيل روح التعددية في الشؤون الدولية، لا سيما في صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد لنا من أن نؤكد من جديد التزاماتنا التي لا تحيد وتعهّداتنا بالحفاظ على محورية دور الأمم المتحدة في فرض سيادة القانون في كل ميادين العلاقات الدولية.

إن موقف بنغلاديش بالنسبة للإرهاب كان دائما ثابتا وراسخا. فقد أدانت الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره وظلت حليفا نشيطا في الحرب ضد الإرهاب. وبنغلاديش طرف في عدد من اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها على المستويين الدولي والإقليمي وإننا ملتزمون بتنفيذها بفعالية.

إن الأعمال الشائنة التي يقترفها الإرهابيون في جميع أنحاء العالم نعتبرها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وندين تلك الأعمال بأشد لهجة. ونؤمن بأنه ما من قضية يمكن أن تبرر ارتكاب تلك الأعمال القاسية ضد المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال. وإن استنكارنا لأعمال القتل المروعة للأطفال الأبرياء في بيسلان يشهد على ذلك.

ونكرر دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب والتميز بينه وبين النضال من أجل التحرر الوطني للشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال الأجنبي ولإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضمن أن تجري مكافحة الإرهاب بطريقة تتواءم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

لقد رحبت بنغلاديش بكل القرارات الـ ١٤ - بما فيها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) - التي اعتمدها مجلس الأمن منذ ٢٠٠١ بهدف وضع حد لهذه البلية العالمية. وبنغلاديش ملتزمة بتلك القرارات وتتعاون بنشاط مع آليات

وفيما يتعلق بتعيين موظفين وخبراء للعمل في لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، يعتبر وفدي أننا بالإضافة إلى التأكد من أن التعيين يشمل أشخاصا على أعلى مستوى من الكفاءة والاختصاص، يجب علينا أيضا تعيين موظفين محترفين من جميع المناطق الجغرافية وجميع الاختصاصات القانونية - بعضهم من ذوي الخبرة الحكومية، والآخر من ذوي الخبرة غير الحكومية، وبما فيهم الذين يمتلكون قدرات استراتيجية في مجال مكافحة الإرهاب.

أخيرا، نؤمن بأنه بالامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، يجب على المجلس أو اللجنة عقد اجتماعات مفتوحة حيث نتمكن من التعلم من خبرة البلدان التي واجهت الإرهاب بنجاح. وتلك ستكون طريقة قيّمة لتشاطر التجارب المكتسبة وتصحيح الأخطاء وصياغة أساليب أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير خارجية بنغلاديش.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على السفير دنيسف والسيد روبرز على التقرير البالغ جدا الذي قدماه للمجلس صباح اليوم، مما حدد إلى حد كبير مسار المناقشات التي أعقبت ذلك. وبعبارة أعم أود، سيدي، أن أقدم لوفدكم أحر التهاني على الزعامة الماهرة التي توجهون بها أعمال المجلس في الشهر الحالي، وأن أشركم على إتاحة الفرصة لعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الحاسم الأهمية.

إذ تقترب الأمم المتحدة - خير هدية منحها الجنس البشري لنفسه - من الاحتفال بمرور ستة عقود على عمرها، نذكر بأن السبب الأعظم أهمية لتأسيسها كان صون السلم والأمن الدوليين وكفالة الاستقرار العالمي.

التنفيذ التي تم إنشاؤها بما في ذلك لجنة مكافحة الإرهاب. كما نرحب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بالإجماع.

وتدين بنغلاديش بشدة كل المحاولات الرامية إلى إقران الإرهاب بالدين. فالإرهاب ظاهرة عالمية ويجب التصدي لها بصورة جماعية، لخدمة مصالح البشرية بأفضل صورة ممكنة. ونود أن نكرر أن الإرهاب لا يمكن عزوه إلى دين أو عرق أو قومية أو حضارة. وأي محاولة لفعل ذلك لن تفيد سوى الإرهابيين لأنها تزرع الفرقة بين الأمم على أسس دينية وعرقية.

وتؤمن بنغلاديش بأننا حتى نكافح بلاء الإرهاب بصورة فعالة فمن الأهمية أن نلقي نظرة متعمقة على أسبابه الجذرية وأن نحاول أن نعالجها بصورة شاملة. إن الردود العسكرية وحدها لن تقضي على الإرهاب؛ ولا بد من أن تقرر بتدابير اجتماعية. لذلك ينبغي أن ننشر الوثائق المتعدد الثقافات والتقاليد فيما بين الحضارات المختلفة وعبر الحدود الدينية. إن جذور الفقر والظروف التي يشيع فيها النهب والسلب والاستغلال والحرمان يجب التعامل معها بصورة شاملة.

ولئن كان تنديدنا بالإرهاب قد أعلنه وكررنا إعلانه بعبارات لا لبس فيها فإننا يجب ألا نغيب عن بالنا في نفس الوقت الحاجة إلى تعريف الإرهاب.

إن جهودنا لوأد الأعمال والأفكار الإرهابية يجب أن تركز على ضمان التنمية المستدامة لكل الناس في كل أنحاء المعمورة. ويمكننا عن طريق التركيز بصورة خالصة ومستدامة على إزالة الإحساس بالحرمان والتهميش بين جماعات سكانية معينة أن نخفض بصورة فعالة التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان. وتهيئ بنغلاديش بجميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن تنفذ التزاماتها بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن أفضل طريقة لتحقيق الأهداف تكمن في نزع

السيدة كلاي - كليمن (إسرائيل) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على قيادتكم للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

(تكلمت بالروسية)

وأود أن أشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي على إحاطته الإعلامية اليوم عن الأعمال التي أنجزتها لجنة مكافحة الإرهاب، وأن أشكر روسيا على دورها القيادي في رئاسة اللجنة.

(تكلمت بالانكليزية)

مكافحة الإرهاب، والدعوة الواردة في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) إلى النظر في طرق جديدة لمجابهة المنظمات الإرهابية في كل أنحاء العالم، تدلل كلها على فهم جماعي لواقع أننا نواجه تهديدا عالميا بأبعاد خطيرة حقا. ومن المحزن أن تلك الأخطار تضاعفت بسبب احتمالات شن هجمات بأسلحة غير تقليدية من قبل عناصر إرهابية فاعلة وفي ضوء التحالفات التي قامت في شتى أنحاء المعمورة بين الإرهابيين والطغاة. وفي ضوء ما نعرفه عن الشبكات الإرهابية والعقيدة المتطرفة التي تغذيها، سيكون من الخطأ، ببساطة، النظر إلى تلك الأعمال في سياق محلي محض أو اعتبارها اتجاها يمكن عزله وحصره في أقاليم محددة.

لقد عرف الكثيرون منا عن طريق التجربة المؤلمة المباشرة أنه لا يوجد سبب مشروع يمكن أن يبرر الإرهاب، ولا يوجد عمل يستهدف الأبرياء يمكن أن يوصف بأنه مقبول. وما من قضية أو مظلمة أو ادعاء يمكن أن يبرر تلك الأعمال. وإن القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يبعث برسالة واضحة من دون أن يترك أي مجال للشك أو المناقشة. فهو ينص بصورة قاطعة، في الفقرة ٣، على أن أعمال الإرهاب لا يمكن "تحت أي ظرف من الظروف تبريرها بأي اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل".

وإننا جميعا نعرف حقيقة الإرهاب. وحتى الذين يسعون إلى إيجاد تبريرات له ويصرون على استخدام كلمات شفرية مثل "مقاومة" أو "مقاتلين من أجل الحرية" لحجب التمييز بين الوسائل والغايات لا يمكنهم أن يخبثوا عن أنظار تلك البيانات الواضحة. ولقد آن الأوان لنا جميعا أن نجعل الرسالة التي أكدها القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) رسالتنا، وأن نتوخى الوضوح في أقوالنا وفي أفعالنا، وأن نتسلح بالمعرفة بأن استهداف الناس الأبرياء المتعمد لتحقيق مآرب سياسية

أود أيضا أن أهنئ السيد روبيرز على الهيكل التنظيمي الذي أعده للإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

ما فتى مجلس الأمن منذ مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على وجه الخصوص يتداول بتفصيل ووضوح بشأن ما هو متوقع من كل دولة في المجابهة العالمية الشاملة مع الإرهاب. وثمة معالم بارزة على الطريق نصبها المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب تشكل، بالاقتران بالعديد من الاتفاقيات المناهضة للإرهاب والأنشطة الدولية الأخرى، بنيانا رائعا في مواجهة الإرهاب وخريطة طريق للعمل. ومن بين تلك المعالم، على سبيل المثال، القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٢٦٩ (١٩٩٩) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والآن القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي اعتمد قبل أسابيع قليلة بناء على مبادرة من الاتحاد الروسي، مبادرة نرحب بها.

تلك القرارات تحدد المعايير النموذجية الحاسمة والواجبات الإلزامية للتعامل مع ما قد يكون أعظم تحد للحرية والمجتمعات الحرة في السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين. وهي تبرز موقف مجتمع دولي متحد ضد الإرهاب ويمكن لها، إن طبقت بحزم ومن دون تقديم تنازلات، أن تسد ضربة قاصمة للإرهاب. والرسالة التي أصدرها هذا المجلس عبر تلك القرارات واضحة: إن تهديد الإرهاب في أي مكان تهديد للناس كافة في كل مكان. وبالعامل على التصدي لذلك التهديد يمكننا، فرادى وجماعة، أن نفي بواجباتنا القانونية والأخلاقية وأن نعهد الظروف اللازمة لعالم ينعم بسلم أعم.

لقد خلص المجلس إلى عدد من الاستنتاجات الحيوية فيما يتعلق بالتحديات التي يفرضها الإرهاب. وإن الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتقوية لجنة

وقد قدمت إسرائيل باهتمام كبير دعمها لجهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب، كما قدمته لمن يرغب من الدول والأصدقاء في التعلم من تجربتنا المقيمة. ولدى إسرائيل خبراء في طائفة من التخصصات يمكن وضعهم تحت تصرف اللجنة. وتشجع إسرائيل لجنة مكافحة الإرهاب على تكثيف أعمالها وتوسيع نطاقها حتى يمكنها أن تفي بولايتها على نحو فعال على أرض الواقع وتبدأ في إعلان الأسماء والوصم بالعار والعزل عند الاقتضاء.

وفي الختام، يجب أن نتذكر أن المعركة مع الإرهاب لا بد من أن تجري في إطار القانون الداخلي والدولي، كما جاء على سبيل المثال، في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وفي هذا السياق، من المهم أن ندرك أن المعركة مع الإرهاب هي ذاتها معركة من أجل أبسط المعايير القانونية وأبسط حقوق الإنسان، وهو حق الحياة. ويجب أن يكون للأمم المتحدة وللقانون تأثير على التطبيق الميداني، وذلك بتوفير الضمانات ضد الإساءة وحماية حقوق الأبرياء من جميع الأطراف، ولكننا لا ينبغي أن نعطي درعاً واقياً للإرهابيين حيث لا مبرر لذلك. ولا ينبغي أن نسمح بإساءة استغلال القانون كسلاح سياسي أو لتمكين الساعين لإزهاق الأرواح ظلماً، بدلاً من تمكين الساعين لإنقاذها. فهؤلاء الأفراد ومساندوهم من الذين يسيئون للرموز الإنسانية، لقداسة غرف الدراسة بل ولسلامة أهلهم، ويتهددون بالخطر، إنما يبدون من قلة الاكتراث للقانون قدر ما يبدون من الاكتراث للحياة. وهم لا يشعرون بالندم لإساءتهم استغلال عباراتنا وإساءتهم تفسير القانون خدمة لأغراضهم الدنيئة. ولا يجب أن نسمح لهم بذلك.

السيد كويتشيشين (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):
يشرفني أن أدلي ببيان نيابة عن أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا ومولدوفا، وبلدي أوكرانيا.

وعقائدية يتجاوز كل الحدود. فلا توجد قط منظمة إرهابية لم تدع أنها تعمل من أجل قضية سامية، ولكن كما يوضح هذا القرار وقرارات أخرى كثيرة، أي منظمة، وفي أي مكان من العالم، ترى في قتل الأبرياء وسيلة لتحقيق غاية ما لا بد من اعتبارها، دون استرضاء أو اعتذار، منظمة إرهابية وعدواً للبشرية.

وبالبناء على أعمال هذا المجلس، بما فيها خاصة القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، هناك الكثير مما يمكن وينبغي تشجيعه وتطويره بما يتجاوز مبادرات لجنة مكافحة الإرهاب في مجال بناء القدرات. ومن الأهمية بمكان أن نتخذ إجراء حاسماً ضد التحريض على الإرهاب وضد الأنظمة التي تسمح للإرهاب والهياكل الأساسية التي تدعمه بالازدهار، بدلاً من إغلاقها. ولن يتحقق النصر في المعركة ضد الإرهاب ما لم تتحمل جميع الدول المسؤولية على أرض الواقع، وفقاً لالتزاماتها القانونية الأساسية، عن الأعمال ومحاولات التشجيع على الإرهاب التي تنطلق من أراضيها وما لم تحاسب هذه الدول على إخفاقاتها.

ويجب أن تتبادل إدارات الشرطة ودوائر المخابرات وخبراء مناهضة الإرهاب لدينا المعارف والمعلومات. ويجب أن نلتزم بالتكنولوجيات الحديثة لحماية الطيران المدني والأمن الداخلي، ومكافحة أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي المنظمات الإرهابية، وإعداد الردود المحلية، وتبادل الخبرات بين جهات الاستجابة الطبية الأولى، والتماس قنوات التعاون بين الأديان. وعلينا أن ندرس جوانب العلاقة بين الإرهاب وبين طائفة من المسائل القانونية والأخلاقية. وفي الشهر الماضي فقط، استضاف معهد إسرائيل للسياسات الدولية لمكافحة الإرهاب في هرتزليا مؤتمراً مدته ثلاثة أيام أتاح للخبراء والممارسين من ٣٥ بلداً أن يناقشوا جميع تلك المسائل.

ونتفق مع الرأي القائل بأن لجنة مكافحة الإرهاب تقدم إسهاماً عملياً قيماً في نضالنا المشترك. فاللجنة تساعد المجتمع العالمي على الارتقاء بقدرته على مكافحة الإرهاب وعلى حرمان الإرهابيين من المكان والمال والدعم. وفي هذا الصدد، سيعزز القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذته المجلس في وقت سابق من هذا الشهر كذلك الدور التنسيقي الذي لا غنى عنه الذي يقوم به المجلس في الحملة الدولية ضد خطر الإرهاب. ونرجو أيضاً أن تصبح الإدارة التنفيذية للجنة في طور التشغيل الكامل في المستقبل القريب للغاية.

وينبغي أن تواصل اللجنة إجراء حوارها الاستباقي مع الدول الأعضاء. فسوف يساعد ذلك الإنجاز الذي حققته اللجنة بالتأكيد المجتمع الدولي على تحديد الفجوات المحتملة وإيجاد طرق فعالة للتصدي لها. ونرحب بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في تقديم المساعدة للدول ضماناً لفعالية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا السياق، تود دول مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا أن تؤكد أهمية المحاولات التي يقوم بها المجلس لبدء زيارات اللجنة للدول. وفي رأينا أن هذه الزيارات ستيسر عمل الآليات في رصد تنفيذ الدول لالتزاماتها وتقديم المساعدة الملائمة لها.

والتشجيع على توثيق التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية هو أيضاً أمر في المقام الأول من الأهمية. وفي رأينا أن اللجنة قد حققت منجزات ملموسة في هذا الاتجاه.

وقد التزمت دول مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من جانبها بتوحيد جهودها في المعركة ضد الإرهاب الدولي وأكدت مجدداً تصميمها على إرساء القواعد السياسية والقانونية والتنظيمية للتغلب على تحديات الإرهاب الدولي وما يرتبط به من أعمال غير

إن الفترة التي انقضت منذ وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية لم تطفئ بعد نار الغضب والسخط التي يستشعرها البشر تجاه تلك الأعمال الإرهابية، كما أنها لم تطفئ ألم فقدان الأرواح البريئة ومرارته. فلا يزال العالم يعاني من هجمات إرهابية صارخة ترتكب ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنون. وقد علمنا بعميق الأسف بالمأساة التي حدثت نتيجة لاستيلاء الإرهابيين على مدرسة ثانوية في مدينة بيسلان، بالاتحاد الروسي، وكان لها العديد من الضحايا. وصدمننا جميعاً للهجمات الإرهابية الأخرى الكثيرة التي أزهدت كثيراً من الأرواح البريئة في جميع أنحاء العالم في الآونة الأخيرة.

إن مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا تدين بشدة الإرهاب بجميع مظاهره وتحيب بجميع البلدان الالتزام بالتعاون الكامل، سواء في منع الأعمال الإرهابية أو في كفالة تقديم مرتكبيها للعدالة. فالمنطق الكامن وراء الإرهاب هو إحداث الفوضى وتمزيق النظام العالمي للسلام والأمن الذي أرسته وعززته منظماتنا. لذا ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في نضالنا المشترك ضد الإرهاب. وينبغي الحفاظ في تلك المعركة على الدور القيادي الذي يؤديه مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له.

ومجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا مقتنعة بأن مجلس الأمن ينبغي أن يواصل استعمال إمكانياته الفريدة في تعبئة المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب. ونثق في أن إقامة نظام فعال لتبادل المعلومات بشأن الإرهاب سيكون مفيداً في منع انتشار ذلك الشر. ويتعين صون وتعزيز إطار الاستجابة العالمية للإرهاب الدولي، الذي حدده المجلس.

قانونية. وإذا تعلق الدول المشاركة أهمية كبرى على تعزيز القاعدة القانونية للمجموعة فقد وقعت على اتفاق للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرهما من أنواع الجرائم الخطيرة، نرجو أن يدخل قريباً حيز النفاذ. كما أن حكومات المجموعة، لإدراكها الكامل للخطر الذي يمثله استخدام عائدات الجريمة في تمويل الأنشطة الإرهابية، تدرس إمكانيات إقامة تفاعل وثيق بينها وبين فرقة العمل للإجراءات المالية.

ولتعزيز التعاون داخل مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، يجري العمل في إعداد مشاريع ملموسة. علاوة على ذلك، فقد اتخذت المجموعة خطوات لإقامة تفاعل على الصعيد البرلماني. وقد جعلت الجمعية البرلمانية للمجموعة، التي أنشئت قبل أقل من شهر، إحدى أولوياتها تعزيز الأمن الإقليمي والحرب على الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة وتداول المخدرات غير المشروعة.

وفي الختام، لعلني أؤكد أن طابع ولاية لجنة مكافحة الإرهاب وأساليب عملها ونطاقها تمثل تحدياً هاماً وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون بين الدول. وأود أن أؤكد مجدداً استمرار الدعم من مجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا للجنة مكافحة الإرهاب في الاضطلاع بواجباتها الهامة.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): لعدة أعوام، ما فتئت أوغندا لوحدها تقاتل في الجزء الشمالي من البلد جماعة متمردة وحشية وشريرة تعرف بجيش "الرب" للمقاومة. فلقد قتلت الجماعة أو شوهت الأطفال فضلاً عن البالغين. وليس للجماعة أي جدول أعمال سياسي سوى الوحشية والهمجية المحضة. ولم تكن تلك الفظائع مرصودة من المجتمع الدولي، بالرغم من أنها معروفة جداً وموثقة.

ولو لم تقع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لما أدرك العالم أن الإرهاب كان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

التحقيقات الآن ويحدونا الأمل في أن يصدر قريبا أمر دولي بإلقاء القبض عليهم. ونتوقع أن تمتثل الدول لمثل هذا الأمر باعتقال المجرمين المزعومين إذا كانوا موجودين في أراضي هذه الدول. ولكننا نشعر بالحزن حيال بعض الأصوات التي تدعو أوغندا إلى سحب القضية من المحكمة على أساس أن ذلك من شأنه أن يشجع جوزيف كوني وعصابته على حضور محادثات السلام. وهذه الحجة لا تثير اهتمامنا. وينبغي ألا يكون هناك حل وسط. ولا بد أن يعاقب الإفلات من العقاب إذا أريد إحباط الأعمال الإرهابية.

ويدعو القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة لتقديم الذين شاركوا في أنشطة إرهابية إلى العدالة من خلال محاكمتهم أو استردادهم، وتجميد أصولهم المالية، ومنعهم من التنقل عبر أراضي الدول الأعضاء ومنع تزويدهم بالأسلحة والمواد ذات الصلة من أي نوع. وناشدت أوغندا المجتمع الدولي في مختلف المناسبات، في المناقشات العامة للمجلس وفي رسائلها ذات الصلة إلى المجلس، التي تشكل جزءا من وثائق هذه الهيئة، على حد سواء، أن يتخذ تلك التدابير. وبالتالي فإن وفدي يشعر بالسعادة لأن مجلس الأمن قدم الآن تلك الاقتراحات. كما أننا مسرورون لأن تلك التدابير تتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ونناشد جميع الدول أن تعمل معا للقضاء على خطر الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد كيم سان - هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يقدر إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أشكر السفير

”لا تدع فترة العفو تنتهي بينما لا تزال في الأدغال. لقد انتهى زمن التمرد. لا تعود إلى السودان، حيث ستموت بالتأكيد“.

لقد تم تحرير العديد من الأطفال والبالغين المختطفين، بمن فيهم زوجات القائد الإرهابي. وسيعود الأشخاص المشردون داخليا إلى ديارهم قريبا. وبالرغم من أننا ما زلنا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، فإن الحالة ليست بالقتامة التي صورها بها منتقدونا. فالأطفال يذهبون إلى المدارس في المنطقة، وسددت الحكومة مؤخرا الرسوم المدرسية لكل الأطفال الذين يوجد آباؤهم وأمهاتهم في المخيمات. ونحن ممتنون للوكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة على مساعدتها، في ذلك الصدد.

وأوضح القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) أن جميع أعمال العنف المتعمدة التي ترتكب ضد المدنيين هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها، مهما كان الدافع - سواء كان سياسيا أو فلسفيا أو أيديولوجيا أو عنصريا أو عرقيا أو دينيا. وذلك العزم من جانب المجتمع الدولي، كما يجسده القرار، جدير بالإشادة. وبالرغم من أن القرار يقصر عن إنشاء قائمة سوداء عالمية بمن يشتبه في أنهم ارتكبوا أعمالا إرهابية من الأشخاص والجماعات، فإنه مع ذلك أنشأ فريقا عاملا تابعا لمجلس الأمن سيعمل على اتخاذ تدابير وإجراءات للتصدي للمشتبه في ارتكابهم أعمالا إرهابية من خارج القاعدة وطالبان. وتأمل أوغندا أن تحتتم تلك العملية قريبا، حتى يتم التصدي بصورة قاطعة لأشباه جيش ”الرب“ للمقاومة أو لأمثالهم من المتمردين.

ولا بد أن يقدم الإرهابيون إلى العدالة بغية إحباط ثقافة الإفلات من العقاب. ونحن في أوغندا طلبنا إلى المحكمة الجنائية الدولية أن تحقق مع جوزيف كوني، زعيم جيش ”الرب“ للمقاومة، وعصابته وأن تحاكمهم. وتجري

وتتطلع جمهورية كوريا إلى إنشاء فريق عامل جديد تابع لمجلس الأمن، نؤمن بأنه سيوسع ويعزز قدرات المجتمع الدولي للتصدي للإرهاب.

وفي هذا السياق، نعرب مرة أخرى عن أهمية التنسيق والتعاون بين الأجهزة الفرعية ذات الصلة في مجلس الأمن، بما فيها لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والفريق العامل الجديد، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين تلك المجموعات والكيانات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب.

وعلى كل بلد أن يؤدي دوره في إطار الحملة العالمية ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، اتخذت جمهورية كوريا عدداً من التدابير العملية. فعلى الصعيد الداخلي، أنشأنا لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء، ستقوم بتنسيق كل أنشطة الحكومة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، واستعراض أطر عملنا القانوني والإداري وتعزيز تلك الأطر. أما على المستوى الإقليمي، فقد شجعنا قيام تعاون دولي، من خلال استضافتنا مؤخراً لحلقة دراسية عقدها المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا حول الإرهاب الحاسوبي، وشاركنا في رؤسها مع الفلبين. وكانت هذه أول مرة يعقد ذلك المنتدى الإقليمي لمناقشة تلك المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، نواصل السعي لتنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن تقديم المساعدة القضائية المتبادلة، ونحن بالفعل طرف في الاتفاقيات الدولية الاثني عشرة وبروتوكولاتها والمتصلة بالإرهاب.

وفي الختام، نرى أن على الأمم المتحدة أن تواصل تعزيز التعاون من خلال قيادة الطريق بتقديم أفكار جريئة، ونشر ما يستنبط من أفكار داخل المجموعات الإقليمية

دينيسوف والمدير التنفيذي روبيريس على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين قدماهما صباح هذا اليوم.

وإن جمهورية كوريا تتشاطر الرأي القائل إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده المتضافرة لمكافحة الإرهاب، الذي هو للأسف آخذ في أن يصبح أكثر جرأة وأكثر وحشية يوماً بعد يوم. كما يتشاطر وفدي الرأي بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون محور تلك المساعي.

ونؤمن بأن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولجنة مكافحة الإرهاب اضطلعاً حتى الآن بدور أساسي في توفير وتنسيق إطار قانوني ومؤسسي للتعهدات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والمحلية في ذلك الصدد. ونقدر كثيراً المساعدة المستمرة التي تقدمها لجنة مكافحة الإرهاب لفرادى البلدان بغية تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب، وخاصة في مجالي القانون والإدارة. وينبغي زيادة تعزيز تلك الجهود وتوطيدها من خلال التشغيل الكامل للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وما فتئت حكومتي نشطة، وستستمر نشطة، في التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب.

وبالتوافق مع تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب، فإننا نعلق أهمية كبيرة على اتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) في وقت سابق من هذا الشهر. ويشيد وفدي بالوحدة والتضامن اللذين أظهرهما مجلس الأمن حيال هذه المسألة الأساسية. وتابعنا عن كثب عملية التفاوض على نص القرار، بالاستماع باهتمام لما قاله أعضاء المجلس. ونؤمن بأن الجهد المبذول لإيجاد أرضية مشتركة لتعريف الإرهاب والإرهابيين يشكل ممارسة هامة. كما أن محاولة وضع قائمة موحدة للإرهابيين في جميع أرجاء العالم أمر حيوي، حتى لو كانت المهمة تشكل تحدياً بالغاً. ولا بد أن يتفق المجتمع الدولي على هذه المسألة. بل ولا يسعنا أن نتحمل أقل صدع في جبهتنا الموحدة لمكافحة الأعمال الإرهابية.

وأود أن أبلغ المجلس بأن ماليزيا أوفت بكل التزاماتها كما نصت عليها الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما قدمنا تقريرنا الرابع في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ رداً على استفسارات اللجنة. وفي هذا الصدد، نلاحظ تأخر بعض الدول الأعضاء في تقديم تقاريرها. ونحث اللجنة على تحديد الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير واتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة تلك الدول. وقد نسأل أيضاً عما إذا كان التأخير يمكن أن يعزى إلى أن العملية تشكل عبئاً على الدول الأعضاء، وبالتالي فإنها تؤدي إلى حالة من "الإجهاد في تقديم التقارير". وهذا يمكن أن يكون سبباً وجيهاً لجهد تقوم به لجنة مكافحة الإرهاب لإيجاد سبل جديدة وإبداعية للتعامل مع مسألة تقديم التقارير من جانب الدول الأعضاء.

إننا ندرك أن الزيارات التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء أساسية كيما يتسنى للجنة أن تؤدي عملها على نحو فعال. ونلاحظ أن اللجنة قد اعتمدت مبادئ توجيهية عامة لتنظيم زيارات اللجنة إلى الدول الأعضاء. ومن خلال هذه الزيارات، يمكن للجنة أن تسترعي نظر المجلس إلى أوجه القصور في تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وإبراز بعض أوجه النجاح والفشل، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتحسين العملية بشكل عام.

وماليزيا لا يسعها إلا أن تشدد على أهمية تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. ونرحب بكون أن هذا لا يزال أحد الالتزامات الأساسية للجنة مكافحة الإرهاب. ورفع القدرات الوطنية ليس مجرد مسألة نقل الأموال والمعرفة. فهذا يتطلب أيضاً تغيير أولويات المجتمع الدولي بشكل دائم للتأكد من أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولياتها وتفي بالتزاماتها. ونرحب بإنشاء اللجنة دليل المعلومات ومصادر المساعدة، إلى جانب مصفوفة المساعدة. وتروق لنا فكرة أنه ليست

ودون الإقليمية. ولا يمكننا دحر آفة الإرهاب إلا من خلال العمل المتضافر على كل مستوى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن سروره إذ يخاطب هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن. ونرحب بتقرير لجنة مكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وإصدار برنامج عملها لفترة التسعين يوماً الثالثة عشرة (S/2004/820، المرفق). ونعرب عن خالص تقديرنا للسفير أندريه دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على تقريره الواضح والشامل وعرضه لبرنامج العمل، بالإضافة إلى التزامه الشخصي إزاء عمل اللجنة. ونشكر السيد خافيير روبيريز، المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على بيانه.

يثلج صدرنا التأكيد مجدداً على أن اللجنة سوف تكثف جهودها لرصد وتعزيز تنفيذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكل جوانب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والعمل وفقاً لمبادئ التعاون والشفافية والمعاملة على قدم المساواة.

ويرحب وفدي بمصادقة المجلس في آب/أغسطس ٢٠٠٤ على الخطة التنظيمية للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. لقد أصبح السبيل ممهداً الآن لتنفيذ الخطة ووضع الهيكل الجديد قيد التشغيل. ولأن الهدف من إنشاء الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب هو تقوية لجنة مكافحة الإرهاب وتزويدها بأدوات وموارد إضافية، فإننا نرحب بجهود اللجنة لضمان التشغيل الكامل للإدارة التنفيذية كيما تقيم علاقة وثيقة وتعاونية مع المدير التنفيذي وموظفيه، وزيادة قدرة اللجنة، بما في ذلك من خلال التعاون المعزز مع لجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠١).

أهدافه، والتهديد الذي يمثله بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي الجماعي لكل الأمم، فإن الجهد المتضافر والموحد هو السبيل الوحيد الذي يمكن المجتمع الدولي من النجاح في هذا المسعى الهام.

وماليزيا تؤكد مرة أخرى التزامها بمكافحة الإرهاب بصورة شاملة على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، بالتعاون مع البلدان كافة، وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن لاستعراض عمل لجنة مكافحة الإرهاب. واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لرئيس اللجنة على الإحاطة التي قدمها بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب، كما أثني على المدير التنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير خافيير روبيريز، على الجهود المبذولة لتنفيذ ولاية الإدارة.

ما زال الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. كما أنه يمثل انتهاكاً متعمداً للمبادئ الأساسية للقانون والنظام وحقوق الإنسان، ويسعى إلى تدمير البنية الأساسية المادية والاقتصادية. والإرهاب يفرض تهديداً خطيراً للسلامة الإقليمية واستقرار الدول. ونطاق هذا الخطر تحدده الكلمات التالية للأمين العام كوفي عنان:

”إن الإرهاب عبارة عن تهديد شامل له مفاعيل شاملة. أما وسائله فهي القتل والتشويه، ولكن عواقبه تؤثر على كل جانب من جوانب

الدول الأعضاء فقط، بل وكل المنظمات ذات الصلة ستقدم معلومات عن أفضل الممارسات الدولية والمدونات والمعايير المتصلة بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبشأن المساعدة والتوجيه في تنفيذ أفضل الممارسات والمدونات والمعايير تلك.

ولا توجد منطقة واحدة في العالم محصنة من وباء الإرهاب. وبغية صون السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا، ثمة حاجة إلى التضامن والرد الموحد على الإرهاب والأنشطة الإرهابية بين بلدان المنطقة. وبغية الوفاء بذلك، قامت ماليزيا بجهد لإنشاء المركز الإقليمي لجنوب شرق آسيا لمكافحة الإرهاب، ليكون بمثابة مركز للتدريب وبناء القدرات في مجال منع الأنشطة الإرهابية وإدارة الحالات المتعلقة بالإرهاب وتعزيز الوعي العام بشأن مكافحة خطر الإرهاب. ومنذ بدء عمل المركز، نظم وشارك في العديد من الحلقات والدورات الدراسية حول الإرهاب لتدريب الوكالات والمشاركين، سواء من ماليزيا أو الأطراف المهتمة الأخرى، والارتقاء بقدراتهم. وماليزيا تقدر حق التقدير دعم جميع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى جانب الردود الإيجابية من بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأستراليا وكندا وإيطاليا وأستراليا واليابان ونيوزيلندا وجمهورية كوريا، وكذلك من المفوضية الأوروبية. وترحب ماليزيا أيضاً بالتعاون من جانب البلدان المهتمة الأخرى في تنظيم الدورات التدريبية ذات الصلة. وقد ترغب لجنة مكافحة الإرهاب في دراسة إمكانيات التعاون مع هذا المركز.

وفي الختام، يعرب وفدي مجدداً عن التزام ماليزيا بالعمل مع الدول الأخرى من أجل احتواء خطر الإرهاب والقضاء عليه بشكل فعال. وترى ماليزيا أنه على ضوء ما اتضح من قدرة المنظمات الإرهابية على الوصول إلى

السعودية، وإسبانيا - وكذلك القتل الغادر للممثل الشخصي للأمين العام و ٢١ آخرين في بغداد، يظهر مدى فسق الإرهابيين. ولذلك من الضروري ألا نتعاس إزاء الإرهابيين.

إننا نحث جميع الدول الأعضاء على توقيع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب والتصديق عليها وتنفيذ القرارات ذات الصلة، خاصة الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) الذي يفرض جزاءات على تنظيم القاعدة وجماعة الطالبان. وعمل كهذا من شأنه أن يبعث رسالة قوية تثبت عزيمة المجتمع الدولي ووحدته إزاء مكافحة الإرهاب، ومن شأنه أن يدفع الإرهابيين من كل نوع إلى إدراك أن لا ملاذ آمنا لهم.

ونعتقد أنه يجب تمويل لجنة مكافحة الإرهاب وتزويدها بالموظفين على النحو الكافي حتى تستمر في عملها. وينبغي أيضا أن نضمن تقديم المساعدة التقنية الكافية إلى الدول، خاصة البلدان النامية، غير القادرة إلى حد كبير على تلبية احتياجات إبلاغ اللجنة. وما لا يقل أهمية هو ضرورة أن تسد الدول الأعضاء تلك الثغرات التي تمكن الإرهابيين من حيازة الأسلحة.

ونشيد بحلقات العمل ودورات التدريب المعنية بمكافحة الجرائم المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي تنظمها الأمم المتحدة ومنظمات أخرى، بما في ذلك منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتقد أنها ستعزز قدرة الدول الأعضاء على الإسهام في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ونعتقد أن نشر المجلد الثاني من سلسلة تشريعات الأمم المتحدة - التي تتضمن قوانين وتنظيمات وطنية تتعلق بمنع وقوع الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره - سيكون أداة مفيدة في التوصل إلى الهدف ذاته. ونحث لجنة مكافحة

جدول أعمال الأمم المتحدة - من التنمية إلى السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

لا يوجد أي جزء من عالمنا بمأمن من آثار الإرهاب، ولا يوجد أي جزء من العالم محصن ضد هذه الآفة". (S/PV.4618، الصفحة ٤)

ولذلك ينبغي ألا يُدخر وسع لمواجهة هذه الآفة وإزالتها من عالمنا.

وفي ذلك الصدد، نشيد بلجنة مكافحة الإرهاب على عملها في أداء ولايتها المتمثلة في رصد تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة، منذ إنشائها قبل أكثر من عامين بقليل، قد تمكنت من تعبئة الدول الأعضاء في حرب دائمة ضد الإرهاب. وفي الواقع، ونتيجة لجهود اللجنة، انضم عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى مختلف الاتفاقيات والبروتوكولات المتعددة الأطراف ذات الصلة والمعنية بهذا الموضوع أو صادقت عليها. علاوة على ذلك، فإن تحسين التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المعنية بتنظيم القاعدة وجماعة الطالبان أوجد الثقة بين الدول الأعضاء، التي تتبادل الآن المعلومات، وهو ما مكن اللجنة من تقييم الاحتياجات الخاصة بكل بلد. ويسعد نيجيريا بصفة خاصة أن بلدنا، إلى جانب بلدين آخرين في منطقتنا دون الإقليمية، استقبل في الأسبوع الماضي بالتحديد فريق الرصد التابع للجنة، وتم تبادل معلومات ثمينة معه. ونعتقد أن هذا سيعزز التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء.

إن الحرب على الإرهاب تحد شاق. فرغم عزمنا، ما زال الإرهابيون يعبرون الحدود الدولية ويلحقون الدمار بمجتمعات ضحاياهم. ومسلسل الاعتداءات الخسيسة التي تلت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك - في إندونيسيا، والهند، وتركيا، وكينيا، ومصر، والمملكة العربية

وفي منطقتنا دون الإقليمية، كنفنا التعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التصدي لهذا الخطر. وفي غضون بضعة أيام، ستستضيف الجماعة اجتماعاً بشأن استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجرائم المتصلة به، مثل الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال. وعلى الصعيد القاري، يشارك الاتحاد الأفريقي في بذل جهد للحد من الإرهاب بكل مظاهره. فعلى سبيل المثال، في الاجتماع الثاني الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا، الذي عُقد في الجزائر من ١٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قررت البلدان الأفريقية إنشاء مركز أفريقي لدراسة وبحث الإرهاب.

ختاماً، ما زالت نيجيريا مقتنعة بأنه لا غنى عن التعاون الدولي لنجاح حملة مكافحة وإجهاض هذه الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وأود أن أعيد تأكيد التزام ودعم نيجيريا الثابتين من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ساموا، وأعطيه الكلمة.

السيد إيسايا (ساموا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب المجلس باسم أعضاء مجموعة بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ التي لديها بعثات دائمة في نيويورك، وهي استراليا، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وفيجي، وجمهورية جزر مارشال، وناورو، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، ونيوزيلندا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وبلدي ساموا.

تؤكد بلدان مجموعة منتدى المحيط الهادئ مجدداً إدانتنا المطلقة للإرهاب بكل أشكاله وتصميمنا المستمر على محاربته بكل الوسائل الممكنة، وبما يتسق مع حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الإرهاب على استكشاف مجالات إضافية للتعاون، وفقاً لولايتها.

والخلاف على المادتين ١٨ و ٢ (مكرراً) من مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي، والمادة ٤ من الاتفاقية الدولية المعنية بقمع الإرهاب النووي، عطل الجهود المبذولة لاستكمال العمل على هذين الصكين القانونيين.

ويساور نيجيريا قلق من أن الافتقار الواضح إلى إحراز تقدم في تحقيق توافق في الآراء على مشروع الاتفاقيتين قد يكون له تأثير سلبي فيرسل الإشارة الخطأ إلى مرتكبي الأعمال الإرهابية. ولذلك يطالب وفد بلادي كل الوفود الأخرى بإبداء المرونة والإرادة السياسية المطلوبتين للتوصل إلى توافق في الآراء واستكمال هذين الصكين دون الإضرار باحترام حقوق الإنسان الأساسية، وسيادة القانون، والمبادئ الديمقراطية الأخرى.

وينبغي أن يترافق جهدنا المشترك لمحاربة الإرهاب مع الجهود الحازمة للتعرف على العوامل التي تغذيها وإزالتها. وتشمل أسبابه الجذرية الصراعات الملتهبة التي يفاقمها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود، بالإضافة إلى الفقر المتفشى، خاصة في البلدان النامية. وينبغي أن نحرّم الإرهابيين من أية فرصة لاستخدام تلك العوامل أو استغلالها في تعزيز قضايهم.

وتعيد نيجيريا تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل لولاية لجنة مكافحة الإرهاب وولاية الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة لمكافحة الإرهاب. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، أنشأنا الآليات الملائمة لتنفيذ أحكامه.

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتتطلع إلى التعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تحديد القدرات التي تحتاجها البلدان الصغيرة النامية للبناء وفي توفيرها.

ولقد استحدثت قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) التزامات جديدة مهمة متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب. فهو حدد متطلبات واضحة وناشد الدول الأعضاء تنفيذ تدابير محددة للوفاء بها، وبعد ذلك إرسال تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب بشأن الأعمال التي اتخذتها في ذلك الصدد. وفيما يتعلق بالأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ، فقد ظل التركيز حتى الآن على التعاون من أجل تحسين قدرتنا على الوفاء بالالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب. ويواصل أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ التعاون الثنائي والإقليمي، في كل من المجالين السياسي والتقني، لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وثمة تقدم يجري إحرازه. ففي أيار/مايو ٢٠٠٤، استضافت نيوزيلندا مائدة مستديرة بشأن مكافحة الإرهاب. وجمعت فيما بين مسؤولين من جميع أنحاء منطقة المنتدى لإجراء جرد لجميع الالتزامات الحالية والمقبلة لمكافحة الإرهاب، وللمناقشة عوائق تنفيذ البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لها، وللاستعراض البرامج الحالية والمستقبلية لبناء القدرات.

وفي اجتماع منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في ساموا هذا العام، دعا الزعماء إلى تعاون معزز بشأن مكافحة الإرهاب، وأيدوا عددا من المبادرات العملية التي اقترحها المشاركون في المائدة المستديرة. وتضمنت تلك المبادرات إنشاء شبكة مركزية من نقاط الاتصال، وإنشاء فريق عامل لمكافحة الإرهاب قبل اجتماع عام ٢٠٠٥ للجنة المنتدى للأمن الإقليمي، وزيادة العمل في مجال استرداد المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، وتنسيق الآراء بشأن إمكانية إجراء تدريب إقليمي على وضع خطط لمكافحة

مرة أخرى شهدنا مؤخرا هول فظائع الإرهاب - في بيسلان، وفي جاكوتا وأماكن أخرى. وتؤكد تلك الاعتداءات أنه بينما قد يتجاوز الإرهاب الحدود الوطنية إلا أن طبيعته العشوائية تعني أنه لن يكون هناك شعب أو بلد محصن أبداً من تهديد العنف الإرهابي.

إن الإرهاب الآن أكثر من أي وقت مضى تهديد يجب التصدي له من خلال رد دولي جماعي. ومن الواضح أنه إذا أردنا القضاء على هذا التهديد بفعالية، يجب أن نتخذ إجراءات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ ملتزمون، فرادى وجماعة، بالحملة الدولية ضد الإرهاب. وزعماء منتدى المحيط الهادئ، في إعلان ناسونيني لعام ٢٠٠٢ المعني بالأمن الإقليمي،

”أكدوا التزامهم بأهمية الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ التدابير المتفق عليها دوليا لمناهضة للإرهاب، مثل قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتوصيات الخاصة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية“.

وأكدت مجددا بلاغات لاحقة لزعماء المنتدى التزام أعضاء المنتدى بمكافحة الإرهاب.

وما زال منتدى جزر المحيط الهادئ يدعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونرحب أيضا باتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) مؤخرا، والذي يصادق مرة أخرى على عمل لجان الأمم المتحدة المتصدية للإرهاب وينشئ فريقا عاملا للنظر في تدابير إضافية يمكن اتخاذها. وفي آخر بيان لنا بشأن هذه المسألة صدر في آذار/مارس ٢٠٠٤، رحبنا بتقرير لجنة مكافحة الإرهاب عن تنشيطها وإنشاء الإدارة التنفيذية للجنة، التي ترمي إلى تحسين قدرة اللجنة على رصد تنفيذ

العبء على البلدان الأصغر النامية ولكن ستساعد أيضا على كفالة إمكانية الوفاء بمقتضيات الإبلاغ إلى لجنة مكافحة الإرهاب. فعلى سبيل المثال، نشجع اللجنة على النظر في إمكانية أن يوفر تقرير إقليمي للمحيط الهادئ، تقدمه أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ بالنيابة عن البلدان الأعضاء وبالتعاون الوثيق معها، خيارا ممكنا لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة على الوفاء بالتزاماتها بالإبلاغ إلى اللجنة.

إننا نعيش زمنا يشكل فيه الإرهاب خطرا علينا جميعا. وبينما نسعى إلى التصدي لهذا التهديد، وبينما نعمل لتنفيذ نص وروح القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يمكن لمجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التعويل على التأييد المتواصل من أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غياردو (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن وفد السلفادور، سيدي الرئيس، نود أن نعرب عن مدى ارتياحنا لرؤيتكم تتراأسون المجلس أثناء شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونحن أيضا ممتنون لكم على منحنا فرصة الكلام بشأن هذا الموضوع الذي له أهمية كبيرة لجميع أعضاء المجتمع الدولي.

في نهاية المناقشة العامة أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، اتضح أن الأمن الوطني والإقليمي والدولي هو إحدى أولويات كل دولة. فقد اكتسبت التهديدات والتحديات بُعدا عالمية بالنسبة لنا جميعا، ولم تعد هناك حدود أو قيود على قواها المدمرة وأصبح لها أثر كبير على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لشعوبنا. وتغلب تلك التحديات قدرةفرادى البلدان على التصدي لها، ولذلك، فهي تتطلب مواجهة متسقة ومنسقة وشاملة من منظور متعدد الأطراف.

الإرهاب في حالات الطوارئ. ورحب الزعماء أيضا بإنشاء مركز تنسيق في المحيط الهادئ لمكافحة الجريمة عبر الحدود الوطنية في سوفيا، فيجي، الذي سيعزز ويقوي استخبارات إنفاذ القانون التي تولدها الوحدات الوطنية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

وتبرز تلك الجهود الإقليمية رغبة دول منتدى المحيط الهادئ في أن تؤدي دورا مسؤولا ومفيدا في مكافحة العالمية للإرهاب. ولكن لكي تعمل تلك المبادرات عملها كاملا، بما في ذلك مركز التنسيق، فإن المطلوب الحصول من المجتمع الدولي على دعم مالي وتقني لاستكمال الموارد الذاتية للمنطقة.

وبينما يظل أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ يلتزمون التزاما شديدا بالحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، أود أن أشدد على أن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ تضم أساسا دولاً نامية، والعديد منها دول جزرية صغيرة. ونذكر أن البلدان الصغيرة النامية لا تتاح لها دائما فرص توفير مدخلات في عملية وضع معايير دولية لمكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك، فقد لا تعبر هذه المعايير على نحو ملائم عن التحديات التي قد يواجهها العديد منا في تنفيذها أو تراعيها. وقد كان الالتزام صعبا بمجموعة المعايير الدولية لمكافحة الإرهاب - خاصة المعايير التي استحدثت منذ ١١/٩ - كما أن الوفاء بمتطلبات الإبلاغ بما في ذلك متطلبات لجنة مكافحة الإرهاب، يشكل صعوبة مماثلة.

وليس الافتقار إلى الإرادة هو الذي يمنعنا من الوفاء بالتزاماتنا، ولكن في الغالب عدم وجود موارد وخبرة تقنية. ولذلك، نرحب بالمشاورات بين الدول الأعضاء ولجنة مكافحة الإرهاب ونشجعها، وهي مشاورات تهدف إلى توفير مساعدة للبلدان الصغيرة والنامية وتركز على إيجاد حلول عملية لتلك التحديات - حلول تساعد على تخفيف

شاركنا بنشاط كبير في المؤتمر الخاص المعني بأمن نصف الكرة الغربي المعقود في المكسيك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. فلقد وضع ذلك الاجتماع نهجا متعدد الأبعاد للتصدي للتهديدات التقليدية والتهديدات الجديدة والتي تمتد من الأمن البشري إلى أمن الدول وتتضمن جوانب الأمن الديمغرافي والأمن الحاسوبي. وبالإضافة إلى ذلك وعلى الصعيد الأيبرو أمريكي، صدقت السلفادور على الاتفاقية الأمريكية الأيبيرية ضد الإرهاب. وفي سياق الأمم المتحدة، صدقت السلفادور على ١١ من اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٢، ونحن بصدد التصديق على معاهدة الحماية المادية للمواد النووية.

وبالانتقال إلى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي أنشأ لجنة مكافحة الإرهاب وحدد ولايتها، فقد اتخذت السلفادور التدابير الضرورية للامتثال له. على سبيل المثال، قدمنا أربعة تقارير وطنية، وعلى وشك أن نعقد اجتماعاً لنحدد ما هو التعاون الذي نحتاج إليه لنمثل امتثالاً تاماً لتدابير مكافحة الإرهاب الموصى بها.

على الصعيد الوطني في السلفادور، أنشأنا فريقاً مشتركاً بين المؤسسات لمكافحة الإرهاب لتنسيق الجهود الوطنية والإسهام في إعداد التقارير التي تقدم للجنة مكافحة الإرهاب. وسيكون هذا الفريق مهماً في متابعة وتقييم تدابير واستراتيجيات مكافحة الإرهاب، وتقديم توصيات بشأن التدابير والاستراتيجيات التي ترى حكومتنا أن توقيتها مناسب. ويعمل الفريق المشترك بين المؤسسات حالياً على صياغة قانون خاص لمكافحة الإرهاب، يقيم صلة مباشرة بين تشريعاتنا الوطنية والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي اعتمدت بشأن هذا الموضوع.

على صعيد أمريكا الوسطى، تتابع إعلان بلدان أمريكا الوسطى الموحد بشأن مكافحة الإرهاب، الذي

ويظهر مجال وأثر الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في الأعوام الأخيرة في الولايات المتحدة وإسبانيا وروسيا وإندونيسيا والشرق الأوسط، ضمن أماكن أخرى، حقيقة الإرهاب بوصفه تهديداً دائماً لجميع الأمم. ولذلك فنحن مجبرون على زيادة تعزيز جميع إمكانات آليات التعاون لمكافحة الإرهاب على الصعد الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية.

ولا يمكن للسلفادور أن تتغاضى عن أهمية مكافحة الإرهاب والجهود المبذولة لجعل العالم أكثر أمناً وخاصة من وجهة نظر الأمن الجماعي، أو أن تتجاهلها. وفي ذلك الصدد، فبعد أن عانى بلدي من صراع أهلي في الثمانينات كان فيه للعنف والإرهاب أثر كبير على الشعب السلفادوري، فلا يمكنه أن ينسى أن التزامنا بالاجتماع الدولي يدفعنا إلى السعي لجميع المبادرات والآليات المصممة لمنع العنف. ونحن مقتنعون بأن أمن واستقرار الأمة مطلب أساسي لتنفيذ خطة وطنية تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان.

وتؤيد السلفادور جميع التدابير والمبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الآتية الذكر، وفي ذلك الصدد، وبما يتسق مع قدراتنا ومواردنا، نفذنا الالتزامات والتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في إطار منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في جميع مظاهره. والسلفادور طرف في الاتفاقية الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وقد شاركنا بنشاط في عمل اللجنة الأمريكية لمكافحة الإرهاب. واستضافنا أيضاً الدورة الثالثة لتلك اللجنة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

ويجب أن نركز على أن الأمن في نصف الكرة الغربي أولوية لبلدان منطقتنا، ونحن نحاول تعزيزه بالترويج لتدابير من أجل زيادة الثقة المتبادلة والأمن. ولذلك السبب

الأمم المتحدة لتجعل صنع القرار مركزياً على نحو مستمر وغير منحاز. وبالنسبة للمساعدة التقنية والتعاون بين الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، من المهم أن تكون المساعدة والتعاون عملياً وملائماً أكثر، ليتسنى تحسين قدرة هذه الدول.

ونحن نتفق مع وجهة نظر الأمين العام الواردة في تقريره عن أعمال المنظمة، المتمثلة في أن مكافحة الإرهاب:

”لا ينبغي أن يتم على حساب الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية للأفراد. ولن يتحقق النجاح في دحر الإرهاب إلا إذا بقينا على تمسكنا بذات القيم التي يصدُّ عنها الإرهابيون.“ (A/59/1، الفقرة ٧٧)

يرى وفدي أنه سيكون من المفيد والهام جداً إنشاء فريق من شخصيات بارزة تناط به ولاية إعداد تقرير عن الأسباب والمسببات التي تدفع الناس إلى ارتكاب أعمال إرهابية. ومن خلال هذا التشخيص للواقع، نأمل أن يتسنى اعتماد تدابير تتناسب مع ذلك الواقع.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى موضوعين، نرى أنهما أساسيان وتكميليان. من منظور الأمم المتحدة، ندعم الجهود الجاري بذلها لوضع اتفاقية شاملة معنية بالإرهاب، واتفاقية دولية تتعلق بجمع الإرهاب النووي، التي ستكمل رسمياً الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب. ونرى أن الوقت مناسب لعقد مؤتمر رفيع المستوى، تحت رعاية الأمم المتحدة، لوضع وتنظيم تصدٍ مشترك للإرهاب بجميع أشكاله وجوانبه، من شأنه أن يقربنا من وضع تعريف للإرهاب والتفريق بين الإرهاب وحق تقرير المصير.

أخيراً، نشعر أنه يمكن ضمان أمن واستقرار كل دولة على نحو أفضل لو أن مكافحة الإرهاب استُكملت

اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لدراسة واعتماد تدابير منسقة لتعزيز مكافحة هذه الآفة. وبعيداً عن تكرار المبادرات، فإنه يتعلق بالتعاون بشأن الالتزامات التي قُطعت والأهداف التي حُدِّدت في تنفيذ نموذج الأمن في ظل الديمقراطية في أمريكا الوسطى، الذي وضع في عام ١٩٩٥، والذي تقوم بمتابعتة وتنسيقه أمانة منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وبالنسبة لجهود منظمتنا في مكافحة الإرهاب، قيل إن مساهمة الأمم المتحدة تضررت من فرض بعض الولايات والبرامج، ومن بعض حالات العجز في التصدي بصورة عامة وفي ولايات محددة، وكذلك في حجم الموارد المخصصة لتنفيذ هذه التدابير. وقد أدرجت هذه الحالة واعترُف بها في تقرير الفريق الاستشاري عن الأمم المتحدة والإرهاب. ونشعر أنه يجب دراسة هذه الحالة دراسة مستفيضة ومتعمقة لإحداث أية تغييرات ضرورية، وبالتالي الارتقاء إلى مستوى توقعات الدول.

وفي هذا الصدد، نشعر أنه ليتسنى تحسين فعالية وكفاءة جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، يتعين علينا أن نعتمد على العناصر التالية. يجب أن تكون الأمم المتحدة مركز تنسيق لمكافحة الإرهاب. وينبغي أن تشجع ولايتها جهداً مستمراً متعدد الأطراف، وينبغي أن تنفذ سياسة منسقة بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية، كما توخى القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). يجب أن يكون العمل المتعدد الأطراف موحداً ومتربطاً منطقياً ومتسقاً، وفقاً لرؤية مشتركة يجب أن تقيّم بصورة دورية لإدخال أية تصويبات ضرورية في مكافحة الإرهاب.

يجب أن نتفحص ونرشّد الولايات واستخدام الموارد لتكون أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف التي نريد تحقيقها في مكافحة الإرهاب. ولذلك، نؤيد إنشاء وحدة في منظومة

الإرهاب تنسيق المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أقول إن كندا تعمل على وضع برنامج لبناء القدرة في مجال مكافحة الإرهاب كجزء من سياستنا الأمنية الوطنية الجديدة. وسيكون هدف البرنامج تقديم التدريب والمساعدة التقنية والقانونية والخبرة لتمكين البلدان الشريكة من منع الأنشطة الإرهابية، والتصدي لها على نحو يحترم قواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

والهدف من البرنامج الكندي تلبية دعوة المجلس، في قراره ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، الدول الأعضاء لمساعدة بعضها بعضاً في تحسين قدرتها على منع الإرهاب ومكافحته. وتنتظر حكومة كندا لهذه المسؤولية بجدية كبيرة، مدركة أن الخطر العالمي يستدعي تصدياً عالمياً. وسنعمل بتعاون وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومع المشاركين في فريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة البلدان الثمانية، ومع آخرين، لنشارك في أنشطة مشتركة لضمان تقديم هذه المساعدة على نحو منسق.

(تكلم بالفرنسية)

تود كندا أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لترحب باعتماد القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، بمبادرة من الاتحاد الروسي. إن الأمم المتحدة تقوم بدور مركزي وتنسقي في مكافحة الإرهاب على صعيد عالمي. ولذلك، نقدر جهود مجلس الأمن الرامية لإشراك دول ليست أعضاء في المجلس في مناقشة هذه القضايا. ونثق أن المجلس سيواصل بذل هذه الجهود لتوفير فرص لسماع جميع آراء الدول الأعضاء وأخذها في الحسبان، كما فعل اليوم. إن الشفافية والشمولية، حيثما وكلما كانتا ممكنتين، تعززان فعالية جهود المنظمة في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على اقتضابه المثير للإعجاب.

بجهود للقضاء على الأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى اليأس وتكوين مواقف متطرفة في المجتمعات.

للامتثال للمقاصد والمبادئ التي نص عليها الميثاق، وتشجيع قيام علاقات صداقة وتعاون بين الدول، بما في ذلك مبدأ احترام كرامة الإنسان الأساسي، يكرر بلدي التزامه الكامل تجاهكم يا سيادة الرئيس.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب

كندا بالتقرير الذي قدمته اليوم لجنة مكافحة الإرهاب المتعلق بتنظيمها الهيكلي وأنشطتها. ونريد أن نهنئ رئيس لجنة مكافحة الإرهاب وأعضاءها على عملهم المثمر جداً. وترحب كندا أيضاً بهذه الفرصة للمناقشة المفتوحة. ونفهم أنها استثمار كبير للوقت من جانب المجلس، ولكننا نعتبرها فرصة قيمة، لا لتذكير الدول الأعضاء بصورة عامة بمسؤوليتنا الجماعية فيما يتعلق بالإرهاب، ولكن أيضاً لإتاحة الفرصة لنا لنستعرض أنشطتنا التي تتماشى مع الأولويات التي حددها المجلس.

إننا نقدر كثيراً التقدم الذي حققته لجنة مكافحة

الإرهاب، لا سيما نقل عملها إلى مرحلة جديدة بإنشاء الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وستمكن هذه الإدارة لجنة مكافحة الإرهاب من نقل خططها التنظيمية، التي اعتمدت في آب/أغسطس، إلى المرحلة التالية. وستتوفر للمدير التنفيذي مرونة في المضي قدماً بهذا العمل، وتتوقع تنفيذ هذه الخطة، بالإضافة إلى تحديد الأولويات والأهداف، لأن العمل الحساس الذي ستقوم به الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب يجب أن يكون واضحاً في توجهه.

ونفهم أيضاً أنه يجري النظر بإيجابية في تعيين خبير في شؤون حقوق الإنسان لمساعدة الإدارة التنفيذية. وترحب كندا بهذا التطور. ونحن نؤيد بقوة هذا الإجراء. ومن الواضح أن جزءاً من عمل الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة

أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أشكركم

جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لجميع أعضاء الأمم المتحدة لتشاطر آرائهم حول التهديدات التي تحيق بالسلم والأمن الدوليين بفعل الأعمال الإرهابية.

بالفعل، لقد أضحى الإرهاب تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. فقد أودى في أغلب الأحوال بحياة ضحايا أبرياء سواء في نيويورك أو واشنطن العاصمة أو الرياض أو موسكو أو بالي أو بيسلان أو مدريد أو الدار البيضاء أو نيودلهي أو مولتان. ونيبال أيضا يعصف بها الإرهاب. فإن من يسمون بالماويين ما فتئوا يشنون حربا إرهابية في مملكة الهيمالايا، يقتلون بوحشية أناسا عاديين، ويختطفون الأطفال، ويدمرون الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة، وبيتزون الأموال من الناس. كما أن شعبنا لم يتجاوز حتى الآن مشاعر الاشمئزاز حيال ذبح اثني عشرة رهينة نيبالية بريئة ببرودة أعصاب مؤخرا على أيدي مسلحين في العراق. ولا يوجد أي مبرر معنوي أو أخلاقي أو سياسي ولا أي مبرر آخر لأعمال الإرهاب. ونيبال تدين بشدة الإرهاب بكل أشكاله وتحلياته.

إن مجاهدة الإرهاب تقتضي بذل جهود على

المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وأن حكومة صاحب الجلالة تسعى إلى إقامة حوار بغية إيجاد تسوية سلمية لمشكلة الماويين. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة ملتزمة أيضا بحماية حياة وممتلكات الشعب من خلال تقوية تدابيرها الأمنية. فقد عززنا في الآونة الأخيرة الأحكام القانونية حتى نتصدى للإرهاب بشكل فعال. وعلى المستوى الإقليمي، تعمل نيبال عن كثب مع بلدان أخرى في جنوب آسيا لإيجاد إطار دائم وأدوات للتصدي لمشكلة الإرهاب. أما على المستوى العالمي، فإننا نعترف بمركزية الأمم المتحدة، نحن ندعم

الحرب العالمية ضد الإرهاب. وإننا نشيد بجهود الأمم المتحدة من أجل التصدي لخطر الإرهاب.

إن مجلس الأمن هو في طليعة آليات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولجنتا مجلس الأمن المنشأتان بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقومان بعمل رائع ينبغي الاستمرار فيه. وتعمل نيبال عن كثب مع هاتين اللجنتين، كما يحدوها الأمل أن تتمكن لجنة مكافحة الإرهاب من دعمنا في سبيل الوفاء بالتزاماتنا بتقديم التقارير. وقد أضاف القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لبنة أخرى إلى مساعي الأمم المتحدة الرامية للتصدي لهذا التهديد، وهو سيساعد على تخفيف مصادر تمويل الأعمال والمجموعات الإرهابية.

ويحدونا أمل صادق أن يساعد الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، على تعزيز التعاون الدولي، واقتراح تدابير عملية، وتنفيذ استراتيجية مشتركة ومتماسكة للتصدي للإرهاب. وأن نيبال ترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) وتدعمه. وإننا على استعداد للعمل مع الفريق العامل في تعاون وثيق. وبعد قولي هذا، فإن نيبال كانت تفضل أن يجري مجلس الأمن مناقشة علنية قبل اتخاذ قرار له مثل هذه الأهمية الشاملة.

وحسب رأينا، إن قرارات مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب هي في غاية الأهمية، لكنها تدابير مؤقتة إلى حد كبير وتفتقر إلى أساس تشريعي. وبغية وضع إطار عمل دائم للتعاون الدولي من أجل التصدي لمشكلة الإرهاب، نحن بحاجة إلى الموافقة على مسودة الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي ومسودة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتناشد نيبال الدول الأعضاء مضاعفة جهودها من أجل الانتهاء من وضع مسودتي الاتفاقيتين السالفتي الذكر واعتمادهما على أساس أنهما تتصفان

بدأت إندونيسيا تطبيق تدابير شتى للتخفيف من هذا التهديد. فعلى المستوى الوطني، اتخذت سلسلة من القرارات والخطوات، ليس للكشف عن مرتكبي الإرهاب فحسب، وإنما كذلك للنجاح في مقاضاتهم. وتم تطبيق هذه التدابير بشكل دقيق في إطار سيادة القانون والعمليات الديمقراطية والمعايير غير التمييزية، وبالتالي حظيت بثقة الجمهور. وإن إندونيسيا، إذ تعلم أن شبكات وأنشطة الإرهابيين تتجاوز الحدود الوطنية، فإنها تتعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وترحب إندونيسيا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بشأن الإرهاب الدولي. وإننا نرى أن اتخاذه بالإجماع سيكشف أكثر فأكثر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذا الشر. فالقرار لا يدين كل أعمال الإرهاب بشئ أشكها فحسب، بل يؤكد أيضا على ضرورة تقوية التعاون القضائي وخاصة فيما يتعلق بالمقاضاة وتسليم المجرمين - الذي تم الاعتراف بأنه أحد المبادئ الأساسية. وقد أنشأ القرار أيضا فريقا عاملا تتمثل مهمته، في جملة أمور، في استعراض وتقديم معلومات تتعلق بأفراد أو مجموعات أو كيانات منخرطين في أنشطة إرهابية أو مرتبطين بها.

وتدرك إندونيسيا أن السعي إلى فرض تدابير عملية لمنع ومعاينة الإرهابيين ليست سوى أحد وجهي العملة. ويتمثل الوجه الآخر في ضمان اتخاذ مثل تلك التدابير وفقا للقانون الدولي واحتراما لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، نعتقد أن فريق العمل سيستفيد من الدروس المستفادة ومن تجربة لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة في وضع قائمة موحدة.

وأود الآن أن أتحوّل إلى برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب للفترة الثالثة عشرة ومدها ٩٠ يوما وهي تغطي الأشهر الثلاثة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون

بأولوية. فهاتان الاتفاقيتان ستجسدان إرادة البشر الجماعية وتصميمهم على التصدي لكارثة الإرهاب. ولن تكون الاتفاقيتان حلا شاملا ولكنهما ستقطعان بالتأكيد شوطا طويلا في التخفيف والتقليل من تهديدات الأعمال الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود

في البداية أن أعرب، باسم وفدي، عن خالص تقديرنا لأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة العلنية حول بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية". كما أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، السيد أندريه دينيسوف، على إحاطته الإعلامية بخصوص نشاطات اللجنة.

طالما كان رأي حكومة إندونيسيا أننا بحاجة إلى تعاون وعمل عالميين، تتوسطهما الأمم المتحدة من أجل التصدي بفعالية للإرهاب الدولي. ولا بد أن ترجع الدول الأعضاء إلى هذه المنظمة لضمان أن تكون أدوات استئصال هذا التهديد متعددة الأبعاد بطبيعتها. وتعتقد إندونيسيا أنه في غياب هذه النهج، لا يمكن للحلول إلا أن تكون مؤقتة ومحدودة في طابعها. ومن الواضح تماما أن هذه النهج لن يكتب لها النجاح إلا إذا تم تنفيذها في إطار رعاية متعددة الأطراف. فبدون مثل هذا النهج، ستكون الجهود الرامية إلى التصدي بشكل فعال للإرهاب دون مستوى تحقيق أهدافها الأساسية.

قبل حدوث الهجمات الإرهابية التي وقعت في

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بكثير، كنا نحن أنفسنا للأسف ضحايا للأعمال الإرهابية. إننا نعرف حق المعرفة الألم والعذاب والدمار الذي ألحقه الإرهابيون بمجتمعنا. ونتيجة لذلك،

أولاً، أثبتت التجربة أن مجابهة الإرهاب ينبغي ألا تعمي عن حقيقة أنه ليس نتاجاً لثقافة من الثقافات وليس حكراً على منطقة دون غيرها، وألا تقتصر المجابهة على المنظور الأمني أو السياسي، إذ أن الإرهاب ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب معالجة متكاملة تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والقانونية، كما تتعامل مع الظروف التي تسمح للبعض بمحاولة تبريره.

ثانياً، انطلاقاً من حرص مصر على دعم الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى رؤية واضحة ومحددة لمكافحة الإرهاب، فقد طالبت بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى، تحت مظلة الأمم المتحدة، لمناقشة سبل مكافحة تلك الظاهرة يتناول التعريف القانوني المتكامل للإرهاب.

ثالثاً، إن أنجح السبل في التعامل مع الإرهاب هو تناوله في إطار قانوني يراعي الشرعية وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وإن إدراك أهمية التفرقة بين أعمال الإرهاب والكفاح الشرعي المسلح، بما يرتبه ذلك من آثار قانونية، سيكون الفيصل في التمييز بين العمليات الإرهابية التي تخضع للتجريم القانوني وبين التعبير الشعبي عن مطالب سياسية شرعية، وهو الأمر الذي يمهّد الطريق أمام المجتمع الدولي لاتخاذ رد فعل جماعي يحاصر العناصر الإرهابية ويفضخ مقاصدها غير الشرعية.

رابعاً، ضرورة الإبقاء على محورية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية ضد الإرهاب تأكيداً لعالمية هذه الجهود وتأثيرها الشامل على كل الدول دون استثناء. ومن هذا المنطلق، وفي إطار توسيع المواجهة الدولية مع الإرهاب، فإنه يجب النظر في تعزيز وتفعيل الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة. فقد نجحت الجمعية العامة في السابق في تأدية دور هام في مجال مكافحة الإرهاب، ولا بد من بث روح جديدة في عملها بما يساعدها على الانتهاء من

الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ترحب إندونيسيا بالبرنامج وتؤيده، وهو البرنامج الذي سيواصل في نظرنا تعزيز فعالية تدابيرنا لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا التدابير الرامية إلى تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب لدى الدول الأعضاء.

وأخيراً، أود أن أشدد على اقتناع إندونيسيا أن الإرهاب مشكلة كل دولة وأنه يمكننا محاربة هذا التهديد على أفضل وجه وإيقاع الهزيمة به من خلال نهج متعددة الأبعاد ومتعددة الأطراف قائمة على القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. إن إندونيسيا إحدى هذه الأطراف، ونحن نقف، كما ذكرنا سابقاً، على أهبة الاستعداد لاتخاذ التدابير الضرورية وللعمل مع دول ومنظمات أخرى لكفالة تضيق الخناق على الإرهاب وإجباره على التواري وإلحاق الهزيمة به.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل مصر الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد أبو العطا (مصر): يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة واحد من أخطر التحديات التي تهدد عالمنا وتواجهه مجتمعاتنا في أمنها وسلامتها، وهو الإرهاب الدولي. وعلى الرغم من النجاحات التي شهدتها جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، خاصة في مجال تنسيق جهود الدول فيما بينها ومع الأمم المتحدة، فإن هذه الجهود ما زالت في حاجة إلى دعم ومساندة المجتمع الدولي وأعضائه لتحقيق غاياتها من أجل تضيق الخناق على الإرهابيين وحرمانهم من أي دعم أو مساعدة مالية أو سياسية.

ويود وفد مصر أن يثير بعض العناصر التي تشكل رؤيتنا لما تحتاجه جهود المنظمة لتحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة.

ثانياً، أهمية الاعتماد على التدابير الواردة في إطار الميثاق بشأن التعاون الدولي وعدم اللجوء المتزايد إلى أحكام الفصل السابع، بما يشير إلى عجز الأمم المتحدة عن اتخاذ هذه التدابير.

ثالثاً، أهمية مراعاة أحكام القانون الدولي والضمانات القضائية اللازمة في ممارسة اللجنة لعملها.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل فيجي الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد كاو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تؤيد فيجي تأييداً تاماً الإعلان الذي أدلى به في وقت سابق حول هذا الموضوع الممثل الدائم لساموا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ. إننا ننضم إليه وإلى ملايين آخرين عبر العالم في إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، ونذكر أن الأعمال الشنيعة والخسيسة للعنف الإرهابي التي يشهدها العالم اليوم تمثل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني والدولي، ولللاقات السلمية بين الدول، وللعمل المنسجم بين المؤسسات الديمقراطية في أنحاء العالم.

تشارك فيجي في هذا النقاش وهي مدركة تماماً أنه لم يعد بإمكان بلدنا الجزري الصغير ولا بإمكان جيراننا في المحيط الهادئ الادعاء أن المسافة تجعلنا في معزل عن الآثار المباشرة وغير المباشرة للإرهاب.

فبالنسبة لمن ينتمي منا إلى أمم تعتمد بشكل عام على بعض السلع الأساسية أو على مقدار قليل من المنتجات التي تشكل العمود الفقري لبقائنا، فإن التهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على تلك المنتجات يمكن أن يكون لها تأثير يتعدى إزالته على حياة شعبنا. فعلى سبيل المثال، يمكن لهجمة إرهابية أن تقضي على صناعة السياحة لدينا. وكما رأينا في أماكن أخرى من العالم، سيتطلب منا التعافي وقتاً طويلاً. وببساطة، سيكون الدمار الاقتصادي والاجتماعي القصير

مشروعياً الاتفاقيتين المعروضتين عليها، وهما الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. بل إننا نطمح إلى أن تتوسع جهود الجمعية في مجال مكافحة الإرهاب بما يتجاوز صياغة الاتفاقيتين. وهذا ما دفعنا في كلمة مصر في افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة إلى اقتراح إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية لدراسة كيفية جعل المنظمة جهازاً أكثر كفاءة وتنظيماً وقدرة على تحقيق الأهداف الدولية في مكافحة الإرهاب.

خامساً، مما لا شك فيه أن لجنة مكافحة الإرهاب في المجلس تثبت كل يوم أنها أصبحت جهازاً حيويًا وآلية فعالة في التصدي للإرهاب، وتؤكد من جديد دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الدولية. وإن اتخاذ المجلس للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يلقي مسؤوليات جديدة على اللجنة. ونود، في هذا الصدد، التعبير عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب في المجلس والتي تعرض فيها لأولويات عمل اللجنة في المرحلة المقبلة، وكذلك لتناول اللجنة مسألة تنفيذ القرار المشار إليه.

وننتهز هذه المناسبة للتأكيد على بعض النقاط التي عكستها مشاورات الأعضاء حول مشروع القرار، وخاصة الآتي:

أولاً، الحفاظ على الدور الرئيسي الذي تؤديه الجمعية العامة في مواجهة الإرهاب الدولي والتعامل مع مسائل ذات حساسية، مثل تعريف الإرهاب الذي ما زال يحتاج إلى توصيف محدد يمكن للمجتمع الدولي الاستناد إليه لمواجهة هذه الظاهرة وعدم خلطه بما يتميز عنه قانوناً. بمقتضى أحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية مثل الحق في الكفاح الشرعي المسلح.

وتدعم فيجي إنشاء صندوق دولي، كما هو متوخى في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، لتعويض ضحايا الأعمال الإرهابية وأسرهم. وبعد قولي هذا، نود أيضا أن نؤكد بكل احترام أهمية ألا يغيب عن بالنا واجبنا الأخلاقي في معالجة الشكاوى المشروعة التي يسببها اليأس والاستياء والجهل والفقر. إن إزالة الأسباب الجذرية للإرهاب تتطلب علاقات دولية تقوم على المساواة والسيادة، ومبدأ تعدد الأطراف والعدالة، والقضاء على الاستغلال والقمع والتفاوت الاجتماعي، وتعزيز التنمية المستدامة.

وفي الختام، يقر وفد بلادي بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تقوم بدور أساسي في تعزيز فعالية العمل العالمي ضد الإرهاب. وكذلك، نؤيد الدعوة التي وجهت سابقا باسم منتدى جزر المحيط الهادئ إلى لجنة مكافحة الإرهاب لتنظر في ما إذا كان تقديم تقرير إقليمي تعدد أمانة المنتدى بالنيابة عن بلدانه الأعضاء وبالتعاون الوثيق معها قد يوفر خيارا ممكنا لمساعدة بلداننا الجزرية الصغيرة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب.

السيد هولغوين (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): إنني ممن لسفير الاتحاد الروسي على عرضه الشامل لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، ونود التأكيد مجددا على أن كولومبيا تقر بالتقدم الذي حققته هذه اللجنة. ونرحب بتعزيزها القوي المتزايد لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) عالميا على أساس مبادئ التعاون، والشفافية، والمعاملة المتكافئة. وكذلك نرحب بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يخص هيكل اللجنة، وعمل مديريها التنفيذي وفريقه، وبالمساعدة التي تقدم إلى الدول التي ترغب في تطبيق القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي هذا الصدد، نود كولومبيا أن تبلغ المجتمع الدولي بأنها في ١٤ أيلول/سبتمبر انضمت إلى الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل وصادقت على الاتفاقية الدولية

المدى الذي يتسبب به أي عمل إرهابي ضد اقتصادات جزرنا الصغيرة أسوأ بكثير من أثر أي من الكوارث الطبيعية التي عشناها مؤخرا.

وللأسف، يرتبط الإرهاب عموما في أغلب الأحيان بدين معين. فلقد تعرض بعض مواطنينا لصعوبات في عبور الحدود الدولية بسبب أخطاء في الهوية. هذا هو الثمن البسيط لما سيواجهه بعض أبناء شعبنا نتيجة تصميمنا على التشدد حيال مرتكبي مثل تلك الأنشطة الإرهابية الخسيسة. وإننا ندعو مرة أخرى، في إطار سعينا المشترك لمحاربة الإرهاب، إلى الاحترام الكامل لحكم القانون وكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيّد بها كما جرى تعريفها في الصكوك الدولية ذات الصلة وفي القانون الإنساني الدولي، عندما تكون قابلة للتطبيق.

وتنضم فيجي إلى الآخرين في التأكيد على أهمية التطبيق العالمي والكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرارات أخرى لمجلس الأمن تتعلق بمكافحة الإرهاب. كما نرحب بالجهود التي تبذل حاليا لصقل وتحسين أساليب العمل في كل من لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ونشيد بالمجلس على إصدار آخر قرار له ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء فريق عامل يقوم بتحضير التوصيات وتقديمها بشأن التدابير العملية التي ستفرض على كل من يشارك في أنشطة إرهابية أو تنسب إليه أنشطة إرهابية، غير أولئك الذين ذكرهم لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، بما في ذلك إجراءات أنجع تعتبر مناسبة لتقديمهم إلى العدالة، من خلال مقاضاتهم أو تسليمهم إلى دول أخرى، وتجميد أصولهم المالية، ومنع انتقالهم عبر أراضي الدول الأعضاء، ومنع إمدادهم بكل أنواع الأسلحة والمواد المرتبطة بها.

مشتركة، فهو لا يميز بين شعب وآخر أو بين فئة وأخرى. ولا ترتبط طبيعة العمل الإرهابي بالمكان الذي ارتكب فيه وبمنطقه العالمي أو الوطني فحسب، بل ترتبط أيضا بأصل من يراه ويمصدر تمويله. وقد ثبت أن شبكات التمويل العالمية التي استخدمها الإرهابيون تشبه تلك التي تتاجر بالمخدرات والأسلحة غير المشروعة. ويجب أن تشمل معركتنا المباشرة ضد الإرهاب حملات لمكافحة الجرائم ذات الصلة على أساس مبدأ تشاطر المسؤولية. ونؤكد مجددا على تأييدنا لعمل مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب في كفاحهما ضد هذه الآفة العالمية. ولا مجال لدحر الإرهاب إلا بتعاون المجتمع الدولي عبر عمل قانوني، وقيام الشرطة بأعمالها كما يطالب القرار.

السيد ستاغنو أوغاري (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أهنئكم على عقد هذه المناقشة حول عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، في الوقت نفسه الذي تنظر الجمعية العامة في مسألة الإرهاب الدولي. ونحن نشق بأن هذه المصادفة السعيدة تتمكن أعضاء مجلس الأمن من الاستماع إلى آراء بقية أعضاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسار الذي ينبغي أن تتخذه نشاطات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إن مكافحة الإرهاب هي من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وكما قال الأمين العام "إن الإرهاب بطبيعته هجمة على المبادئ الأساسية للقانون، والنظام، وحقوق الإنسان، والتسوية السلمية للنزاعات، والتي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة" (S/PV.4618). ولهذا السبب نحن ندين الإرهاب إدانة قاطعة بكل أشكاله ومظاهره بغض النظر عن مكان حدوثه وعن يراه. وليس هناك أي تبريرات سياسية أو فلسفية أو عرقية أو عنصرية أو دينية لهذه الجريمة. وغني عن القول إن اتخاذ القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) واعتماد خطة إنشاء الإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب هما أهم حدثين خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة فيما يتعلق

لقمع تمويل الإرهاب. ونعتقد أن القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي اتخذته مجلس الأمن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، يحدد عزمه على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. ويمثل ذلك خطوة إلى الأمام في مكافحة العالم للإرهاب، عبر إنشاء فريق عامل يبحث في إمكانية فرض تدابير على الأشخاص والجماعات المرتبطين بالنشاطات الإرهابية غير الذين ذكرتهم لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان.

وتكرر كولومبيا تأكيد موقفها وهو أن هناك نوعا واحدا من الإرهاب يجب مقاومته بعزيمة واحدة في كل مكان. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب بشكل لا لبس فيه. ونؤكد من جديد أن هناك نوعا واحدا من الإرهاب كل ضحاياه من الأبرياء وهم متساوون. ولا يسعنا أن يكون لدينا إرهاب من الطبقة الأولى وإرهاب من الطبقة الثانية عندما تطال آثاره ذاتها المجتمع بأسره. والإرهاب ليس غريبا عن الكولومبيين لأننا عانينا من آثاره المؤسفة لعقود من الزمن. فهو يثير الذعر، ويقوض الثقة، وينتهك حقوق الشعوب في الحياة والأمن التي يقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن التعاون بين البلدان من أجل مكافحة خطر الإرهاب وإزالته يجب أن يتعزز بآليات تسمح بتنفيذ البرامج والسياسات المشتركة لتعزيز سيادة القانون، وحماية المجتمع من هذه الآفة.

والتعاون أمر أساسي فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى الكشف عن مصادر الإرهاب وعن مدبريه وعن المفكرين الداعين إليه. ومن الضروري أن نمنع الإرهاب من إيجاد ملاذ له في بلدان أخرى. كما أن الضوابط المادية ضرورية لمنع تمويل الأعمال الإرهابية. وثمة ترابط بين الإرهاب، والمخدرات غير القانونية، والاتجار بالأسلحة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، فهي كلها تبث الفوضى والعنف. ويعاني العالم بأكمله من الإرهاب، ولذلك نشعر بأنه مشكلة

ونحن نتفق تماما مع وفد البرازيل الموقر على أنه لم تكن هناك حاجة إلى اعتماد هاتين الفقرتين، في إطار الفصل السابع من الميثاق. وعلاوة على ذلك، يلاحظ وفد بلادي مع الاهتمام تشكيل فريق عامل للنظر في تدابير وإجراءات عملية جديدة للتصدي للإرهاب الدولي الذي تنفذه جماعات ليست جزءا من شبكة القاعدة وطالبان.

ونحن نشعر بأنه لا غنى عن أن يتسق أي تدبير يوصي به الفريق للمجلس مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة المبادئ المتعلقة بالإجراءات القانونية وعدم الإعادة القسرية. ونحث الفريق العامل على النظر في مبادئ توجيهية واضحة واعتمادها بحيث يتقيد تماما إدراج أشخاص في قائمة الجزاءات أو إخراجهم منها بأعلى المعايير الدولية الممكنة للأدلة والإجراءات القانونية الواجبة.

وبالمثل، نناشد لجنة مكافحة الإرهاب تعزيز احترام الحقوق والضمانات الأساسية بوصف ذلك وسيلة لمنع الأعمال الإرهابية. ويرحب وفد بلادي باعتماد مجلس الأمن في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ لخطوة تنظيمية وضعتها الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، نشعر بأن هذا تدبير مؤقت فحسب.

وتعتقد كوستاريكا أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعتمد سياسة دائمة ومركزية واحدة لمنع الأعمال الإرهابية الدولية ومقاضاتها والمعاقبة على اقترافها. ومن الحتمي أن تتخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة في مكافحة الإرهاب الدولي، من خلال اعتماد استراتيجية متسقة تعزز التنسيق المتعدد الأطراف والإجراءات المتعددة الأوجه ضد هذه الجرائم. ولذلك، فمن الضروري دوام إضفاء السمة المؤسسية على الأحكام الخاصة والمؤقتة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

بمكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة. ويفسر وفد بلادي اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بأنه يرسل إشارة جديدة تبين رغبته القوية في مواجهة الإرهاب الدولي. وترحب كوستاريكا بالفقرة السادسة من ديباجة القرار حيث يذكر المجلس كل الدول بأن أي تدبير يتخذ لمواجهة الإرهاب يجب أن يتسق مع القانون الدولي، لا سيما مع قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وحقوق اللاجئين. وقد لاحظنا بنفس القدر من الرضا أن القرار يؤكد على الآليات القانونية والوسائل التي تعتمد عليها الشرطة لمكافحة الإرهاب.

وقد أظهرت لنا الخبرة العملية أن ذلك هو بالتحديد أكثر الأعمال فعالية في منع الإرهاب الدولي. أما فيما يتعلق بمبدأ تسليم المجرمين أو محاكمتهم الوارد في الفقرة ٢ من المنطوق فيجب أن نقر بأن ذلك ليس جزءا من القانون الدولي. ولذلك لا بد أن يدرج في المعاهدات الدولية بشأن التعاون القانوني إذا أريد له أن يكون فعالا بصورة صحيحة. وبالمثل، فإن الفقرة الثالثة من المنطوق لا تفي بالمتطلبات من وجهة نظر فنية وقانونية، لتكن تعريفا عمليا للجريمة. ونحن نفهم أن هاتين الفقرتين بيانان سياسيان، وليستا تشريعين قانونيين. ومع ذلك، نود أن نبرز أن مجلس الأمن لا يمكنه أن ينفذ مهمة تدوين القانون الجنائي الدولي، لأن تلك المهمة موكلة إلى المجتمع الدولي بأسره.

إن مجلس الأمن ليس هيئة تشريعية. وبموجب الميثاق، فإن ولايته تقتصر على حالات محددة أو نزاعات محددة تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر. ولا يمكنه اتخاذ تدابير ملزمة إلا إذا كانت تلك التدابير مصممة لتسوية صراعات محددة أو التصدي لحالات محددة. واعتماد معايير لها تطبيق عام منوط بالمجتمع الدولي بأسره، ويتم من خلال التفاوض على معاهدات أو من خلال وضع قانون عرفي ملزم.

المفتوحة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود التي شاركت في مناقشة اليوم، وأشكرها على عبارات التأييد فيما يتعلق بالرئاسة الحالية للجنة مكافحة الإرهاب وعمل اللجنة بأسره.

لقد أجرين تبادلا بناءً ومشوقا للآراء واعتقد أن له دلالة كبيرة من ناحية زيادة تحسين أساليب عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وستراعى للغاية التعليقات والاقتراحات التي طرحت في هذه الجلسة المتعلقة بأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب في العمل المستقبلي للجنة. ومرة أخرى، أشكر جميع المشاركين على العمل النشط الذي أنجزوه في هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا، سعادة السفير دينيسوف. وعقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس،

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب عن أعمالها.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على أن الإرهاب يشكل بجميع أشكاله ومظاهره تهديدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، وحيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها.

”ويشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/26) وإلى القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) الذي أشار إلى نية المجلس استعراض هيكل لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها، وإلى القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي يشدد على إجراءات إضافية ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

ولا غنى عن أن ندمج آليات المساعدة العائدة للدول، والمنتشرة الآن فيما بين فرع منع الإرهاب - التابع لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة - والإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ويجب أن ندمج عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان في عمل كل من لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بالقاعدة وطالبان.

وعلاوة على ذلك، من الحتمي أن نشرك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحديد سياسات المنظمة بشأن مكافحة الإرهاب، ونعيد بذلك المبادرة إلى الجمعية العامة. وأخيرا، يجب أن تصبح مكافحة الإرهاب نشاطا دائما معتادا للأمم المتحدة.

ووفد بلادي مقتنع بأن السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله أن نعزز عمل الأمم المتحدة ضد الإرهاب الدولي هو عن طريق أن نولي المهمة لهيئة دائمة محترفة وغير منحازة تكون في صميم هذه المؤسسة. وفي ذلك السياق، أود أنؤكد مجددا الاقتراح الذي طرحه رئيس كوستاريكا، الدكتور أيلل باتشيكو دي لا اسبريا، في الجمعية العامة بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر، بإنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة معني بالإرهاب. ويرد اقتراحه في رسالة موجهة من وزير خارجيتنا إلى الأمين العام، صدرت بوصفها الوثيقة S/2004/758. وندعو مجلس الأمن إلى بحث تلك المبادرة بحثا عميقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكركم على مداخلتكم الأخيرة المثيرة للتفكير. وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين الموجودة لديّ وفقا للمادة ٣٧. أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السيد أندريه دينيسوف، للإدلاء بأي تعليقات ختامية قد يود الإدلاء بها.

السيد دينيسوف (تكلم بالروسية): أيها الأعضاء الموقرون في مجلس الأمن والمشاركون في مناقشتنا، أولا، اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحي لنتائج جلسة مجلس الأمن

بموافقتها بغية تعزيز رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتيسير تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة من أجل تنفيذ القرار.

”والمجلس الأمن، إذ يشير إلى الفقرة ٧ من القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، يدعو لجنة مكافحة الإرهاب إلى أن تشرع، بالتشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، في وضع مجموعة من أفضل الممارسات من أجل مساعدة الدول على تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المتعلق بتمويل الإرهاب.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم تقدم ٧٨ دولة تقاريرها إلى اللجنة في الموعد المحدد على النحو الوارد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويدعوها إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة حفاظاً على الطابع العالمي للاستجابة الذي يتطلبه القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها بانتظام ويعرب عن نيته مراجعة هيكل اللجنة وأنشطتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/37.

لا يوجد أي متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧.

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى متابعة جدول أعمالها على النحو المحدد في برنامج العمل لفترة التسعين يوماً الثالثة عشرة للجنة (S/2004/820) مع التركيز على تدابير عملية لتنفيذ القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) بشأن تنشيط اللجنة، ومنها تنفيذ الخطة التنظيمية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، والقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وستشمل هذه التدابير مزيداً من العمل من أجل زيادة قدرات اللجنة، بما في ذلك من خلال رفع مستوى التعاون مع لجنة الجزاءات الخاصة بحركة طالبان/تنظيم القاعدة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

”ويلاحظ مجلس الأمن أهمية مواصلة جهود لجنة مكافحة الإرهاب الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب؛ وتحديد المشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومعالجتها؛ وتيسير تقديم المساعدة الفنية وفق احتياجات كل بلد؛ وتشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على أن تنضم إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز حوارها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في المجالات المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن اللجنة إلى أن تواصل إعداد تقييمات لاحتياجات الدول الأعضاء من المساعدة والشروع في إرسالها إليها من أجل تبادلها مع المنظمات والدول المانحة المهتمة، وإلى التعجيل بالتحضيرات لأولى الزيارات إلى الدول الأعضاء